Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السابع - العدد العشرون || تاريخ الإصدار 2026-11-20

الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في قطاع غزة (2023-2025)

Israeli Violations and Their Impacts on the Human Security of the Civilian Population in the Gaza Strip (2023–2025)

الأستاذة براءة عطا الطرمان

Baraah Ataa Alturman

باحثة في دراسات السلام والنزاعات الدولية ـ كلية الآداب ـ الجامعة الهاشمية

الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم محافظة

Prof. Mohammad Abdulkareem Mahafzah

قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية ـ كلية الآداب ـ الجامعة الهاشمية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss72032

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
هدفت الدراسة إلى تحليل الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في قطاع غزة خلال الفترة (2023–2025)، من خلال الوقوف على أبرز التداعيات الإنسانية المترتبة على العمليات العسكرية، وبيان انعكاساتها على حياة المدنيين ومقومات أمنهم واستقرارهم. وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في التساؤل حول مدى تأثير هذه الانتهاكات على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في القطاع.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف أبرز الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية وتحليل آثارها الإنسانية، بالاستناد إلى التقارير والبيانات الصادرة عن الجهات الرسمية والمنظمات الدولية ذات الصلة. وركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسة، تمثلت في الخسائر البشرية وانعدام الأمن، واستهداف البنية التحتية الصحية، وتدمير المنظومة التعليمية وانهيارها، والنزوح الداخلي والتهجير القسري.

وتوصلت الدراسة إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية أدت إلى تدهور واسع في مستويات الأمن الإنساني للسكان المدنيين، نتيجة ارتفاع أعداد القتلى والجرحى، وتضرر المنشآت الصحية وتراجع قدرتها على تقديم الخدمات الطبية، فضلاً عن تدمير المؤسسات التعليمية وتعطيل العملية التعليمية وحرمان أعداد كبيرة من الطلبة من حقهم في التعليم. كما أظهرت الدراسة أن أوامر الإخلاء المتكررة والعمليات العسكرية أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وفرضت عليهم ظروفاً إنسانية ومعيشية بالغة الصعوبة، مع تزايد المخاوف من التهجير القسري.

وخلصت الدراسة إلى أن آثار الانتهاكات الإسرائيلية تجاوزت الخسائر المباشرة لتطال المقومات الأساسية للحياة الإنسانية، وأن عدداً من الممارسات التي تناولتها الدراسة يتعارض مع القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يبرز أهمية تفعيل آليات الحماية والمساءلة الدولية، وضمان احترام حقوق السكان المدنيين وصون كرامتهم الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الانتهاكات الإسرائيلية، الأمن الإنساني، السكان المدنيون، قطاع غزة، القانون الدولي الإنساني.

Abstract:

This study aimed to analyze Israeli violations and their impacts on the human security of the civilian population in the Gaza Strip during the period (2023–2025), by examining the most significant humanitarian consequences resulting from military operations and identifying their implications for civilians' lives and the fundamental elements of their security and stability. The study was based on a central research problem concerning the extent to which these violations affect the human security of the civilian population in the Gaza Strip.

The study adopted the descriptive-analytical approach by describing the most prominent Israeli violations and practices and analyzing their humanitarian impacts, drawing on reports and data issued by relevant official bodies and international organizations. It focused on four main areas: human casualties and insecurity, attacks on healthcare infrastructure, the destruction and collapse of the educational system, and internal displacement and forced displacement.

The study found that Israeli violations have led to a significant deterioration in the levels of human security among the civilian population, as a result of the rising numbers of deaths and injuries, damage to healthcare facilities and the decline in their capacity to provide medical services, in addition to the destruction of educational institutions, the disruption of the educational process, and the deprivation of large numbers of students of their right to education. The study also demonstrated that repeated evacuation orders and military operations have resulted in the displacement of large numbers of people, subjecting them to extremely difficult humanitarian and living conditions, alongside growing concerns about forced displacement.

The study concluded that the impacts of Israeli violations have extended beyond direct casualties to affect the fundamental necessities of human life. It also found that several of the practices examined in the study are inconsistent with the fundamental rules and principles of international humanitarian law. This highlights the importance of activating international protection and accountability mechanisms, ensuring respect for the rights of the civilian population, and safeguarding their human dignity.

Keywords: Israeli Violations, Human Security, Civilian Population, Gaza Strip, International Humanitarian Law.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلّحة، وما تبعها من انتهاكات خطيرة طالت حياة المدنيين وحقوقهم الأساسية وهذا جعل مسألة حماية الإنسان في أوقات الحرب تحتلّ مكانة متقدّمة في الاهتمام الدولي، فقد وُضعت قواعد القانون الدولي الإنساني للحدّ من الآثار الإنسانيّة للنزاعات المسلّحة، وللموازنة بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانيّة وتقوم على حماية من لا يشاركون في الأعمال العدائية أو من توقّفوا عن المشاركة فيها، وحماية الأعيان المدنية، وصون كرامة الإنسان في جميع الأحوال.

وتستند هذه الحماية إلى إطار قانوني دولي واسع، يضم اتفاقيات جنيف الأربع لعام (1949) وبروتوكوليها الإضافيين لعام (1977)، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي تُلزم أطراف النزاع باحترام مبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنيب المدنيين آثار العمليات العسكرية.

وفي المقابل، تطرح الدراسات الحديثة مفهوم الأمن الإنساني بوصفه مدخلًا أوسع لفهم أثر الحروب على الإنسان. فهو لا يكتفي بقياس عدد الضحايا بل يسأل عن قدرة الناس على الحفاظ على حياتهم وصحتهم وتعليمهم واستقرار سكنهم. ومن هذه الزاوية يمثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة خلال الفترة (2023–2025) حالة بارزة تتقاطع فيها الإشكاليات القانونية مع الأزمة الإنسانية. فقد ترافقت الخسائر البشرية الكبيرة مع تدمير الممتلكات المدنية، واستهداف المرافق الصحية والتعليمية والبنية التحتية، ونزوح واسع للسكان. وكانت النتيجة تدهورًا حادًّا في الأوضاع المعيشية، وطرح ذلك تساؤلات جدّية حول مدى التزام إسرائيل بقواعد القانون الدولي الإنساني، ومدى قدرة هذه القواعد على حماية المدنيين فعليًا.

مشكلة الدراسة

تعرض المدنيون في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 لعمليات عسكرية متواصلة ما أدى الى تصاعد الانتهاكات الاسرائيلية أسفرت الى تداعيات إنسانية واسعة النطاق التي مست جوانب مختلفة من حياة السكان المدنيين ،وأدت الى تراجع مستويات الأمن الإنساني سواذ من حيث حماية الأرواح والسلامة الجسدية ،أو ضمان الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية .

وعلى الرغم ،من تعدد الأبعاد التي يتناولها مفهوم الأمن الإنساني فإن الإنتهاكات التي شهدها قطاع غزة أظهرت حجم التأثير الذي تحدثه العمليات العسكريةفي مقومات الحياة الأساية للسكان المدنيين. وعليه ، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أثرت الإنتهاكات الإسرائيلة على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في قطاع غزة خلال الفترة(2023-2025)؟

أسئلة الدراسة

ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما أبرز مظاهر الإنتهاكات الإسرائيلية التي تعرض لها سكان المدنيون في قطاع غزة؟
2- كيف انعكست الإنتهاكات الإسرائيلية على حياة السكان المدنيين وسلامتهم الجسدية؟
3- ما آثار استهداف البنية التحتية الصحية و المؤسسات التعليمية على الأمن الإنساني للسكان المدنيين؟
4- كيف أسهم النزوح الداخلي و التهجير القسري في تقويض الأستقرار الإنساني و الإجتماعي لسكان القطاع؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف ،اهمها:

1- التعرف الى ابرز الأنتهاكات التي تعرض لها السكان المدنيون في قطاع غزة خلال الفترة (2023-2025)
2- تحليل أثار الإنتهاكات الإسرائيلية على الأمن الإنساني للسكان المدنيين ولا سيما الخسائر البشرية و انعدام الأمن
3- بيان انعكاسات استهداف البنية التحتية الصحية على قدرة السكان المدنيين في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الطبية
4- تحليل آثار تدمير المؤسسات التعليمية على العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في قطاع غزة.
5- توضيح تداعيات النزوح الداخلي والتهجير القسري على الأستقرار الإنساني و الاجتماعي للسكان المدنيين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، في ظل التداعيات الإنسانية الواسعة التي خلفتها العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة،و تتمثل الأهمية العلمية في تسليط الضوء على مفهوم الأمن الإنساني بوصفه أحد المداخل المهمة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، وبيان علاقته بالنزاعات المسلحة والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيون. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتأثير النزاعات المسلحة على الأبعاد الإنسانية، من خلال تقديم قراءة تحليلية للحالة الفلسطينية في قطاع غزة، بينما تتمثل الأهمية العملية في إبراز حجم التداعيات الإنسانية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة، من خلال تحليل آثارها على حياة السكان المدنيين والخدمات الصحية والتعليمية والاستقرار المجتمعي. كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تعزيز الاهتمام الدولي بضرورة حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وتوفير متطلبات الأمن الإنساني، وتفعيل آليات المساءلة عن الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان الأساسية.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة ضمن الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في قطاع غزة، مع التركيز على الخسائر البشرية وانعدام الأمن، واستهداف البنية التحتية الصحية، وتدمير المنظومة التعليمية، والنزوح الداخلي والتهجير القسري.

2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع غزة بوصفه المجال الجغرافي الذي شهد الانتهاكات والآثار الإنسانية محل الدراسة.

3. الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من السابع من تشرين الأول عام 2023 وحتى عام 2025، باعتبارها الإطار الزمني الذي تتناوله الدراسة في تحليل الانتهاكات الإسرائيلية وتداعياتها الإنسانية.

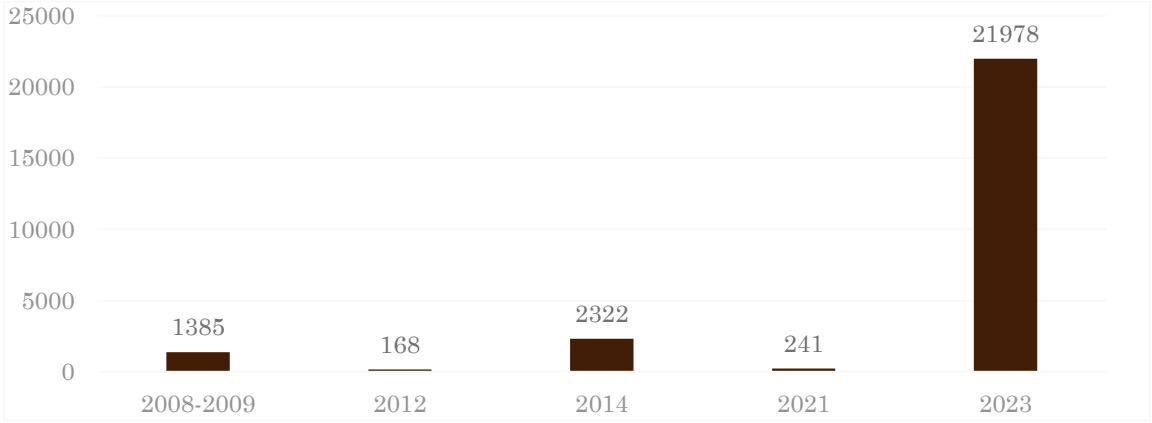
منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل أبرز الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرض لها السكان المدنيون في قطاع غزة خلال الفترة (2023–2025)، وتحديد آثارها وانعكاساتها على مختلف أبعاد الأمن الإنساني.

كما استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة، من خلال اتخاذ قطاع غزة إنموذجاً تطبيقياً لتحليل العلاقة بين الانتهاكات العسكرية وتراجع مستويات الأمن الإنساني، وذلك بالاستناد إلى البيانات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الرسمية الفلسطينية والمنظمات الدولية والهيئات الإنسانية والحقوقية ذات الصلة.

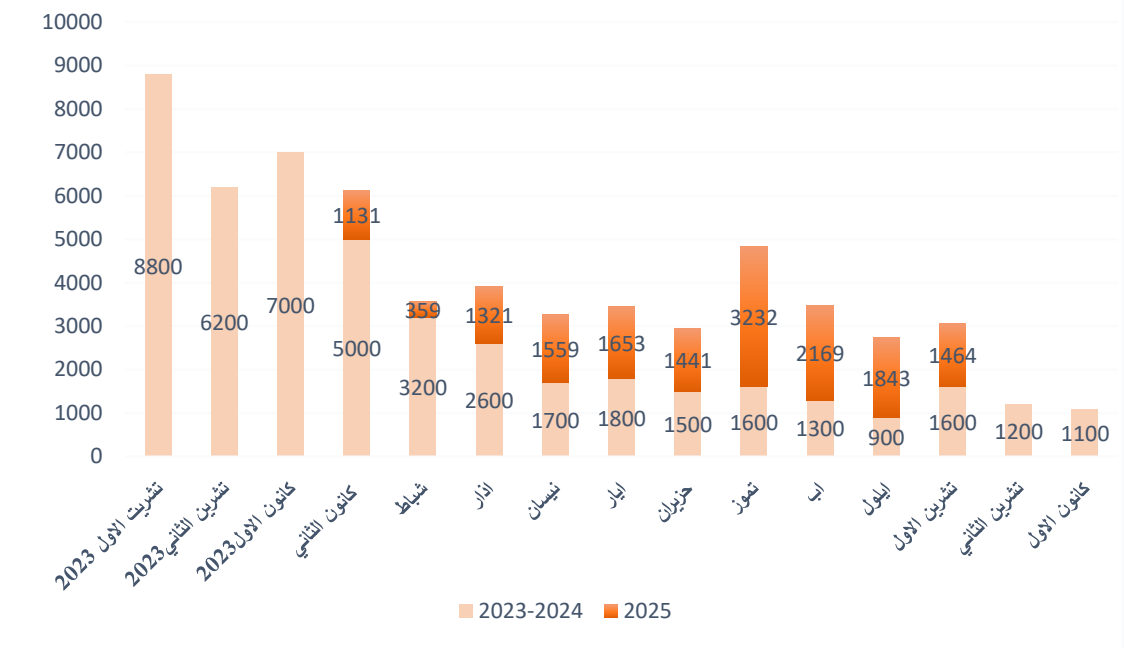
أولًا: الخسائر البشرية وانعدام الأمن.

يُعدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة في أكتوبر (2023) من أكثر الحروب والعمليات العسكرية تصعيدًا ودموية، حيث استخدم فيها كل الأسلحة المحرمة دوليًا؛ مما نتج عنها خسائر بشرية كبيرة وفادحة، مقارنة بالحروب السّابقة التي شنّت على القطاع، ويوضّح الشكل(1) عدد الشهداء الذين قتلوا في الحروب الإسرائيلية السّابقة في القطاع، مقارنة بالحرب الحالية.



(وزارة الصحة الفلسطينية وبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة،2023)

تبيّن هذه الأرقام اتساع نطاق جرائم القتل العمد الذي مارسته إسرائيل وتمارسه ضدّ المدنيين في غزّة خلال النزاع الراهن، والخساشر البشرية التي خلّفتها الحرب الإسرائيلية من أبرز المؤشرات التي تدل على حجم الكارثة الإنسانيّة ، وأسفر تصاعد الصراع في قطاع غزّة عن خسائر بشرية وأزمة انسلنية كارثية؛ مما أدّى إلى مقتل آلاف المدنيين في الأسابيع الأولى من الحرب، وكان بينهم نسبة مرتفعة من الأطفال والنساء، ويبيّن الشكل(2) إجمالي الخسائر البشرية في قطاع غزّة من"2025/10/9-2023/10/7".



(من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: وزارة الصحة الفلسطينية،2024،منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة،2025)

وتظهر البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة(OCHA) أن عدد الشهداء في قطاع غزّة حتى تاريخ (9) تشرين الأول (2025) بلغ نحو (70,173) شهيدًا، وبلغت نسبة الأطفال القتلى من الإجمالي ما يقارب (20,179) (30%)، ونسبة النساء (10,427)(16%)، وبلغ عدد المسنيين من الإجمالي (7813) (7%) والرجال (31,754) (44%) ، وتجاوز عدد الجرحى نحو (169,841) جريحًا، حيث كان بينهم أكثر من (44,143) طفلًا مصابًا، و(23,769) من النساء، أما المسنيين، فقد بلغ عددهم (11,885) جريحًا، وتعكس هذه الأعداد الهائلة أثر القصف العنيف وعدم تمييز العمليات العسكرية (OCHA,2025).

شهد قطاع غزّة خلال العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في (7) أكتوبر (2023) العديد من المجازر التي كانت تستهدف البنية التحتية والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين، والتي أدّت إلى تفاقم الأزمة الإنسانيّة داخل القطاع وارتفاع عدد القتلى، وهذه العوامل سمحت بتوسّع نطاق الخسائر البشرية وانعدام الأمن بين السكان ، ومن أبرز هذه المجازر مجزرة مستشفى المعمداني التي حصلت في (17) أكتوبر (2023)، والتي نتج عنها أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين الذين كانوا في ساحاته، وأسفرت هذه المجزرة عن استشهاد ما يقارب (500) شهيد أغلبهم من النساء والأطفال(الجزيرة نت،2023)، وكذلك مخيم جباليا الذي شهد عددًا من الهجمات، وحيث قام الاحتلال الإسرائيلي بغارات جوية على حي سكني مكتظ بالسكان، وأدّت هذه المجزرة إلى عدد من القتلى والجرحى بلغ عددهم (400) شخص، وأدّت أيضًا إلى تدمير مباني سكانية موجودة داخل المخيم. وفي (18) تشرين الثاني (2023)، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي مجزرة بحق المدرسة التابعة لوكالة الغوث؛ مدرسة الفاخورة التي كانت تؤوي عددًا كبيرًا من النازحين في شمال قطاع غزّة، حيث أسفرت هذه المجزرة عن أكثر من (200) ضحية ما بين جريح وقتيل(الجزيرة نت،2024). ولم تتوقف هذه العمليات العسكرية الإسرائيلية، بل امتدت لتستهدف الأحياء السكنية ومناطق أخرى في القطاع، منها خانيونس ودير البلح ورفح، حيث استهدفت خيم النازحين والأحياء السكانية، وأدت إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا أغلبهم النساء والأطفال(الصاوي وحسين،2025).

وتبيّن هذه الوقائع أن الخسائر البشرية لا تُعدّ نتيجة لوقائع مستقلة، بل جاءت في نطاق عمليات عسكرية واسعة ومتكرّرة على القطاع واستهداف المناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة، وترتب على هذه الأحداث اهتمام واسع من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتي دعت إلى إجراء تحقيقات مستقلة في عدد من الوقائع.

وفي هذا السياق ، أصدرت منظمة العفو الدولية في (5) كانون الأول (2024) تقريرًا تناول هذه الوقائع ووثّق فيه العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل على قطاع غزّة، والأضرار الهائلة التي خلّفتها تلك الهجمات التي استخدمت فيها الأسلحة المتفجرة واسعة التأثير، بالإضافة إلى تدمير

البينة التحتية، وأفادت بأن الهجوم العسكري أسفر عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى الذين تعرّضوا لأصابات بالغة، وأن هذا التقرير الذي أصدرته استند في تقييمها للوضع إلى الأبحاث الميدانية، وصور الأقمار الصناعية، وتحليل تصريحات مسؤولين إسرائيلين، وخلص التقرير إلى أن ما قامت به إسرائيل هو أفعال محظورة في اتفاقية الإبادة الجماعية، وأنها ارتكبت وما زالت ترتكب إبادة جماعية بحقّ الفلسطينين في قطاع غزّة(منظمة العفو الدولية،2024).ويبيّن الجدول(1) أبرز الوقائع التي وثّقتها منظمة العفو الدولية متضمنًا وصف كل واقعة وتحليلًا لآثارها الإنسانيّة:

جريمة الحرب	الوصف الوارد في التقرير	مثال على العملية	التحليل
الهجمات المباشرة على المدنيين	وثّق التقرير غارات استهدفت مدنيين بشكل مباشر، وأكد أن الضحايا لم يكونوا مشاركين في الأعمال القتالية.	الغارات الجوية التي حققت فيها منظمة العفو الدولية خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 إلى 20 أبريل 2024، وثقت المنظمة 15 غارة أسفرت عن مقتل 334 مدنيًا، بينهم 141 طفلًا، وإصابة مئات آخرين.	تشير نتائج التحقيق إلى أن الضحايا كانوا من المدنيين غير المشاركين في الأعمال القتالية، ولم تجد المنظمة أدلة على وجود أهداف عسكرية في المواقع المستهدفة؛ مما يرجح أن هذه الهجمات تشكل جرائم حرب.
الهجمات على الأعيان المدنية	استهداف منازل ومبانٍ سكنية وكنيسة وسوق ومناطق مدنية مكتظة بالسكان دون وجود دليل على أهداف عسكرية.	استهداف 12 منزلًا سكنيًا، إضافة إلى كنيسة وسوق وشارع في مناطق مأهولة بالسكان. ، وأدت إلى مقتل 334 مدنيًا.	يعكس استهداف الأعيان المدنية نمطًا من الهجمات التي طالت منشآت لا تتمتع بطبيعةعسكرية، وهو ما يتعارض مع مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.
الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة	استخدام قنابل وأسلحة متفجرة واسعة الأثر في مناطق شديدة الاكتظاظ، وهو ما اعتبرته المنظمة هجمات عشوائية أو غير متناسبة، وترجح أنها تشكل جرائم حرب.	استخدام قنابل كبيرة في مناطق مكتظة بالسكان، منها القصف بالقرب من المستشفيات والأحياء السكنية، واستخدمت قنابل يتراوح وزنها بين 110–900 كغم في مناطق عالية الكثافة السكانية.	رأت منظمة العفو الدولية أن استخدام هذه الأسلحة في بيئة مدنية مكتظة يجعل الهجمات مرجحًا أن تكون عشوائية أو غير متناسبة، بسبب الأضرار الواسعة التي تلحق بالمدنيين مقارنة بأي ميزة عسكرية محتملة.
استخدام أسلحة متفجرة واسعة الأثر في مناطق مأهولة.	استخدام ذخائر كبيرة في الأحياء السكنية وبالقرب من المستشفيات؛ ما أدى إلى خسائر واسعة بين المدنيين.	استخدام ذخائر JDAM أمريكية الصنع في قصف المباني السكنية،أ وكدت المنظمة استخدام قنابل كبيرة الحجم في عدة هجمات على الأحياء السكنية.	أدّى استخدام هذه الذخائر في مناطق مأهولة إلى ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين وتدمير واسع للمباني؛ مما يزيد من احتمال مخالفة قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلّقة بحماية المدنيين.

التهجير القسري للسكان المدنيين	إصدار أوامر إخلاء جماعية ومتكررة أجبرت المدنيين على النزوح إلى مناطق غير آمنة، وتفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية.	وثقت المنظمة 59 أمر إخلاء حتى 30 سبتمبر 2024.	أجبرت أوامر الإخلاء السكان على النزوح المتكرر إلى مناطق غير آمنة وتفتقر إلى مقومات الحياة؛ الأمر الذي فاقم الأزمة الإنسانيّة وأثر في سلامة المدنيين.
التدمير واسع النطاق للممتلكات المدنية	تدمير المنازل، والأراضي الزراعية، والبنية التحتية، مع تأكيد التقرير أن جانبًا من هذا التدمير لا تبرره ضرورة عسكرية ملحّة.	تدمير أكثر من 90% من المباني داخل المنطقة العازلة، والتي امتدت إلى نحو 16% من مساحة قطاع غزّة.	خلص التقرير إلى أن جزءًا من هذا التدمير وقع بعد سيطرة القوات الإسرائيلية على تلك المناطق، بما لا يبرره وجود ضرورة عسكرية ملحة؛ مما أدّى إلى تقويض مقومات الحياة. المدنية
استهداف أو تعطيل المنشآت الصحية	شمول أوامر الإخلاء للمستشفيات، ومداهمتها، واعتقال، أو قتل، أو إصابة كوادرها؛ مما أدّى إلى انهيار النظام الصحي.	أوامر إخلاء المستشفيات، ومداهمتها وتعطيل خدماتها، وتعرّض 84% من المنشآت الصحية للضرر أو الدمار حتى يناير 2024.	أدّى استهداف القطاع الصحي إلى انهيار الخدمات الطبية، وحرمان الجرحى والمرضى من العلاج، وهو ما أسهم في ارتفاع الوفيات التي كان يمكن تفاديها.
التعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين	احتجاز فلسطينيين بمعزل عن العالم الخارجي، وإخضاعهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مع تسجيل وفيات أثناء الاحتجاز.	أشار التقرير إلى تسجيل حالات تعذيب ووفيات أثناء الاحتجاز، دون إيراد عدد إجمالي للحالات.	يبيّن التقرير أن أنماط الاحتجاز اقترنت بالتعذيب والمعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، وهو ما يشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان.

(من إعداد الباحثين بالاعتماد على : تقرير منظمة العفو الدولية،2024)

ولم تقتصر الخسائر البشرية الناتجة عن الحرب على المدنيين بشكل عام، بل امتدت لتشمل الصحفيين الذين تعرّضوا لخسائر غير مسبوقة أثناء أداء مهامهم المهنية. فقد أسفرت العمليات العسكرية عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من الصحفيين، سواء أثناء تغطيتهم الميدانية للأحداث أو نتيجة استهداف منازلهم وأماكن نزوحهم، كما فُقد عدد منهم وما يزال مصير بعضهم مجهولًا، وتفاوتت الإحصاءات الصادرة عن الجهات الموثقة؛ إذ أشارت الإحصاءات الحكومية إلى مقتل (170) صحفيًّا، وإصابة (32) آخرين، فيما وثّقت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مقتل (161) صحفيًّا، وإصابة (185) آخرين.

كما أظهرت بيانات لجنة حماية الصحفيين حتى (19 أغسطس/آب 2024) مقتل (108) صحفيين، بينهم (13) صحفية، وإصابة (32) آخرين، مؤكدة أن الحرب على قطاع غزّة تمثل أكثر الفترات دموية للصحفيين منذ أن بدأت اللجنة توثيق مقتل الصحفيين حول العالم عام (1992). وبيّنت اللجنة أن غالبية الضحايا قُتلوا في غارات جوية، فيما استشهد عدد منهم أثناء تغطيتهم الميدانية للأحداث أو داخل منازلهم برفقة أفراد من عائلاتهم، وهو ما يعكس حجم الخسائر البشرية التي لحقت بالعاملين في القطاع الإعلامي خلال الحرب(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2024).

ونستنتج مما سبق، أن ما قامت به إسرائيل هو انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة، خاصة الاتفاقية الرابعة منها، بالإضافة إلى قانون (لاهاي)، حيث تندرج جريمة استهداف المدنيين تحت نص المادة(27) من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلّقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وانتهاك للمادة(47) من الاتفاقية التي تُعنى بعدم توفير الحماية للأشخاص الموجودين في إقليم المحتل واستهدافهم بشكل مستمر، بالإضافة إلى أن القوات الإسرائيلية لم تطبّق ما تم النص عليه في المادة(147) من الاتفاقية، وقامت بمخالفتها وانتهاكها، ولا سيما أن ما وقع من استهدافات يعدّ انتهاكًا لبعض المواد من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع؛ حيث لم يراعِ الاحتلال الإسرائيلي أثناء الهجمات مبدأ التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وانتهك هذا المبدأ الذي كان منصوصًا عليه في المادة(48) من البروتوكول الإضافي

الأول ، بالإضافة إلى ذلك الانتهاك، لم يحترم الاحتلال الإسرائيلي المادة(51) من البروتوكول الإضافي الأول التي كانت تُعنى بحماية السكان المدنيين وقت توجيه الهجمات عليهم .

ثانيًا: استهداف البنية التحتية الصحية.

شهد النظام الصحي في قطاع غزّة خلال الحرب الإسرائيلية أزمة كارثية وإنسانية؛ حيث تعرّض لاستهداف الاحتلال الإسرائيلي المتعمد، والذي كان يوجّه إلى المستشفيات والمراكز الصحية، بالإضافة إلى الطواقم الصحية والكوادر الطبية؛ مما أدى إلى انهيار ودمار شبه كامل للنظام الرعاية الصحية(احمد،2025)؛ فقد تضرّرت جميع المستشفيات والمراكز الصحية في جميع أنحاء القطاع نتيجة حملة القصف الجوي الذي كان على القطاع، والتوغل البري؛ حيث استهدفت الغارات الجوية أكثر من (94) منشأة صحية في قطاع غزّة(WHO,2024). ويبيّن الجدول(2) أعداد المستشفيات في قطاع غزّة من عام (2023-2025):

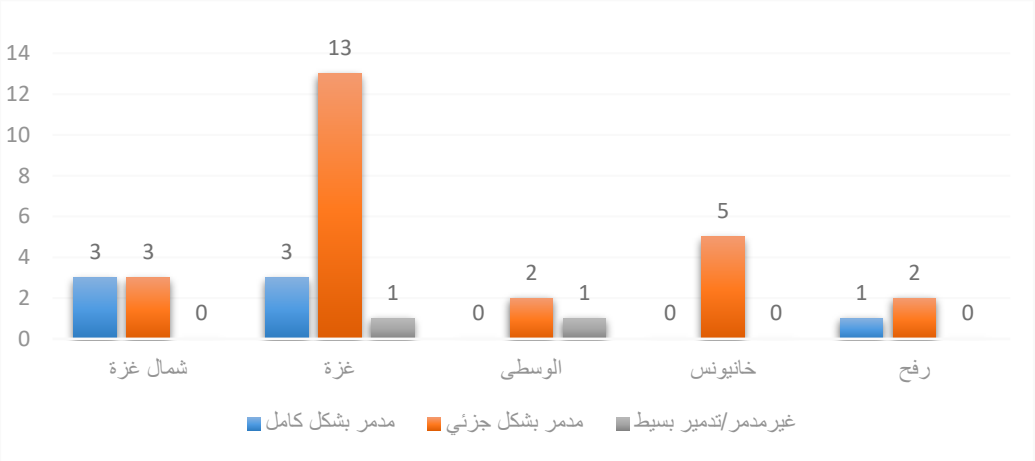
نوع المستشفى	وزارة الصحة		مستشفى خاص		مستشفى أهلي		المجموع	
	2023	2025	2023	2025	2023	2025	2023	2025
يعمل بشكل كامل	14	0	3	0	17	0	34	0
يعمل بشكل جزئي	0	5	0	1	0	12	0	18
لا يعمل حاليًا	0	9	0	2	9	5	0	16

(بيانات صادرة عن وزارة الصحة الفسطينية،2025)

لقد تعرّض القطاع الصحي لعدد من الاستهدافات من أبرز تلك الاستهدافات المستشفى الأندونيسي الذي قصفه الاحتلال الإسرائيلي عدة مرات من قبل، وأدّى هذا إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى ما بين المرضى والطاقم الطبي (الجزيرة نت،2023) ، كما تعرّض مستشفى الشفاء، الذي يُعدّ أكبر منشأة طبية في قطاع غزّة للاستهداف خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر (2023)؛ الأمر الذي أسفر عن انقطاع التيار الكهربائي عن عدد من أقسام المستشفى وقصف الطابق الرابع المخصّص لقسمي النسائية والتوليد، فضلًا عن انقطاع الكهرباء عن وحدة العناية الحثيثة للأطفال؛ مما أدّى إلى تفاقم الأزمة الصحية وعرقلة تقديم الرعاية الطبية للمرضى، ولا سيما الفئات الأكثر احتياجًا للرعاية(وكالة الانباء والمعلومات الفسطينية،2023).

وبيّنت منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في نيسان/ أبريل (2024) حجم الدمار الذي لحق بمستشفى الشفاء نتيجة القصف الإسرائيلي، مؤكدةً أن المستشفى تعرّض لأضرار جسيمة أفقدته قدرته على تقديم الخدمات الصحية ووصفته بأنه أصبح "ركامًا غير صالح للاستخدام"، في إشارة إلى حجم الدمار الذي طال مرافقه وبنيته التحتية (WHO,2024).

وتعرّض مستشفى ناصر في مدينة خان يونس للاستهداف خلال شهر آذار/مارس (2025)، حيث استهدف القصف الجناح الجراحي الداخلي؛ مما أسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى وإلحاق أضرار جسيمة بالمستشفى وفقًا لمنظمة أطباء بلا حدود، ولم يكن هذا الاستهداف الأول للمستشفى، إذ سبق أن شهد خلال عام (2024) حصارًا واقتحامات متكررة وتدخلات عسكرية؛ الأمر الذي أدّى إلى توقّفه عن العمل في بعض الفترات، واستمرار تقديم الخدمات الصحية في ظروف إنسانية وتشغيلية بالغة الصعوبة؛ مما انعكس سلبًا على قدرة الطواقم الطبية على تقديم الرعاية اللازمة للمرضى(أطباء بلا حدود،2025). ويوضّح الشكل(3) توزيع أعداد المستشفيات التي في قطاع غزّة حسب حالة المبنى والمحافظة لنهاية عام 2025م:

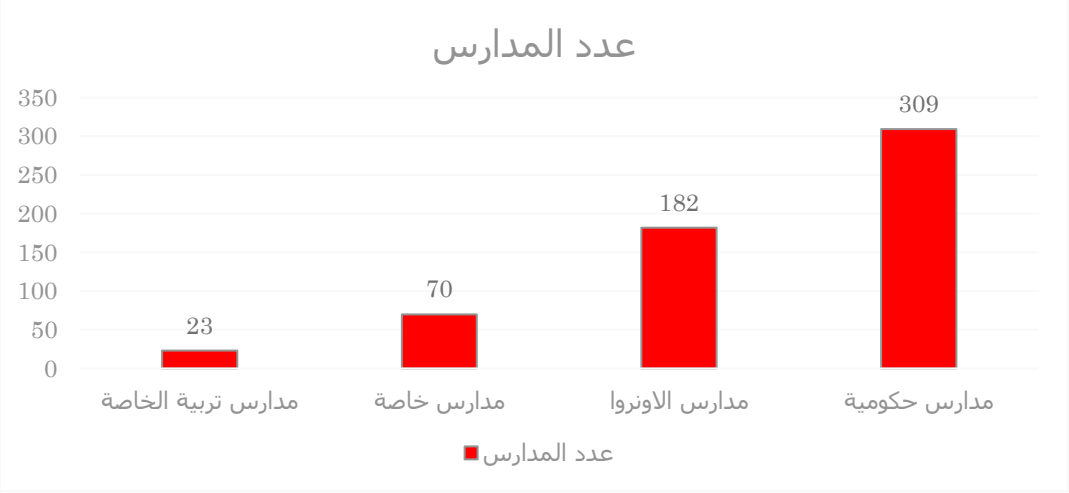


(بيانات صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية،2025)

ونستنتج مما سبق، أن القوات الإسرائيلية انتهجت سياسة استهداف الوحدات الطبية وكوادرها بدلًا من توفير الحماية لهم؛ حيث يعدّ الهجوم على المرافق والكوادر الطبية انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، ونؤكد في هذا السياق ما ورد في المادة (18) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تبيّن بعدم جواز توجيه الهجمات على المستفيات التي تقوم بتقديم الرعاية للمرضى والجرحى، وأن تحترم، ولا تُنتهك، كما انتهكت القوات الإسرائيلية كل من المواد(12،14) من البروتوكول الإضافي الأول التي كانت تُعنى بحماية الوحدات الطبية وعدم انتهاكها، وأن لا تكون هدفًا لأي هجوم، ومنع توجيه الضربات عليها.

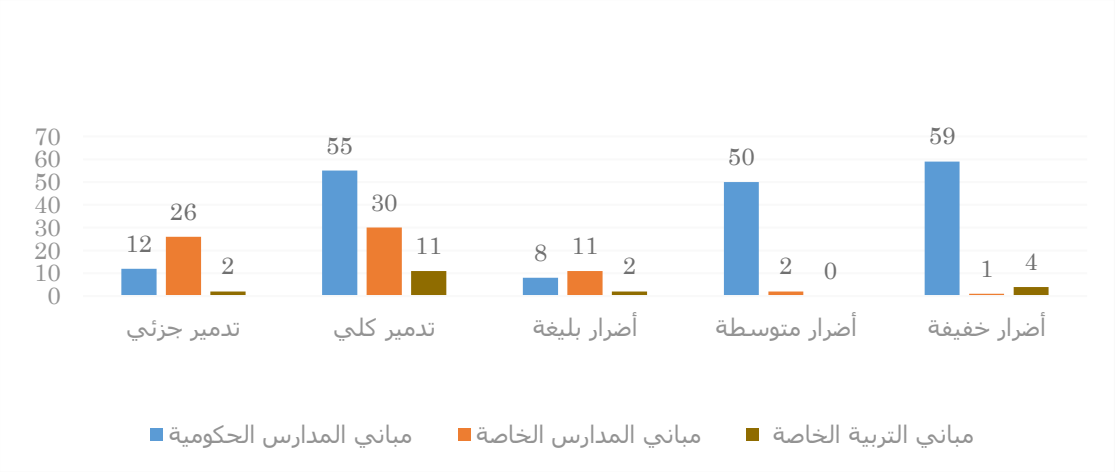
ثالثًا: تدمير المنظومة التعليمية وانهيارها.

لم تنجُ المدارس والمؤسسات التعليمية في قطاع غزّة من الاستهداف خلال الحرب الإسرائيلية على القطاع؛ حيث تعرّضت (400) مدرسة في القطاع للقصف والتدمير، وكان من بين هذه المدارس (162) مدرسة تابعة للأونروا، والتي تعرّضت لأضرار جسيمة نتيجة الهجمات الإسرائيلية(UNRWA,2025)، وقد أغلق كثير من المدارس وتحوّلت إلى مراكز إيواء للنازحين؛ مما انعكس ذلك على العملية التعليمية في قطاع غزّة، كما تعرّض كثير من المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين ووزارة التربية والتعليم إلى قصف وتدمير نتج عنه أضرار هائلة وجسيمة جراء هذه الهجمات؛ حيث بلغ عدد المدارس في القطاع قبل بدء الحرب نحو(584) مدرسة، ويبيّن الشكل(4) تصنيف المدراس الموجودة في قطاع غزّة ما قبل الحرب.



(بيانات صادرة عن وزارة التربية و التعليم العالي،2026)

وبحسب التقرير الصادر عن الأونروا في فبراير (2025) أن أكثر من (93%) من المدراس في القطاع تعرّضت للقصف المباشر وتضرّرت؛ مما أدّى إلى إغلاقها وحرمان ما يزيد عن (625،000) طفل من حقهم الأساسي في التعليم(UNRWA,2025)، حيث استمر تدمير المراكز التعليمية طوال الحرب، كما تعرّض العديد من المدارس إلى تدمير الجزئي أو الكلي بسبب القصف؛ الأمر الذي أدّى إلى تأجيل العام الدراسي؛ مما أثر على الأطفال في سنّ الدّراسة وعدم عودتهم للمدراس وتحوّلها إلى مراكز إيواء. ويبيّن الشكل(5) حجم الأضرار التي تعرّضت لها المدارس خلال فترة الحرب :



(بيانات صادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي،2026)

وشهدت المنشآت التعليمية عددًا من الانتهاكات والاستهدافات؛ نتيجة القصف الإسرائيلي المستمر، ومن هذه الاستهدافات ما قام به الاحتلال العسكري باستهداف مدرسة تل الزعتر في تشرين الثاني (2023)، والتي كانت تؤوي نازحين في مخيم جباليا، واستهداف مدرسة الفاخورة التابعة للأونروا بقصف مدفعي أسقطت نحو (200) شهيد أغلبهم من الأطفال ، كما قام بقصف مدرسة التابعين الموجودة بحي الدرج في آب(2024)، والتي كانت تؤوي آلاف النازحين، وتسبب هذا القصف بمذبحة كان ضحيتها (100) شهيد معظمهم من الأطفال والنساء، وأسفرت عنها عشرات الإصابات، ولم يكتفِ الاحتلال بذلك، فقد قام باستهداف الطابقين التابعين للمجرسة اللذين كانا يحويان النساء، وحسب أقوال المدير العام للمكتب الاعلامي الحكومي في غزّة: "إن الاحتلال قصف المدرسة بثلاثة صواريخ؛ كل صاروخ بوزن ألفي رطل من المتفجرات" (الجزيرة نت،2024).

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد، تعرّض لدمار واسع النطاق نتيجة القصف المباشر والمستمر، وتسبّب في حرمان آلاف الطلاب من استكمال مسيرتهم التعليمية(سكاي نيوز العربية،2025)، ونشرت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أن (88) ألف طالب وطالبة حرموا من الذهاب إلى جامعاتهم منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وتعرّضت ما يقارب من (20) مؤسسة تعليم عالٍ لأضرار بالغة في القطاع، بالإضافة إلى تدمير أكثر من (35) مبنى تابعًا للجامعات بشكل كلي، وتدمير (57) مبنى تابعًا للجامعات بشكل جزئي (وزارة التربية و التعليم العالي،2024)، وإلى جانب الأضرار، أسفرت الهجمات عن مقتل أكثر من (100) أكاديمي، وهذا يمثل انتهاكًا صارخًا للكوادر التعليمية والبحثية في قطاع غزّة، ويبيّن الجدول(3) عدد المباني المدمّرة من المؤسسات التعليمية في قطاع غزّة إثر العدوان الإسرائيلي:

عدد المباني المدمّرة		
المؤسسة التعليمية	كليًا	جزئيًا
الجامعة الإسلامية	10	7
جامعة الأزهر	5	18
جامعة الأسراء	3	0
جامعة الأقصى	1	7
جامعة فلسطين	4	0
جامعة غزّة	1	4
جامعة القدس المفتوحة	2	3

(بيانات صادرة عن وزارة التربية و التعليم العالي،2024)

رابعًا: النزوح الداخلي والتهجير القسري.

أصبح النزوح الداخلي والتهديد بالهجرة القسرية أحد أبرز الآثار الإنسانيّة المترتبة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة منذ بداية الحرب الإسرائيلية؛ إذ أدّى ذلك إلى تهجير أكثر من (1.7) مليون فلسطيني من منازلهم؛ اي ما يعادل (75%) من السكان، حيث تم إجبار العائلات على الانتقال بسبب القصف المستمر والعشوائي على مناطق السكانية، والبحث عن مناطق آمنة, وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المكثف الذي استهدف محافظة خان يونس والمناطق الوسطى من قطاع غزّة، خلال الأشهر الأولى من العدوان اضطرت أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح نحو جنوب القطاع استجابةً لأوامر الإخلاء الإسرائيلية؛ الأمر الذي أدّى إلى اكتظاظ مناطق الجنوب، ولا سيما رفح وخان يونس بمئات الآلاف من النازحين قبل أن تمتد العمليات العسكرية لاحقًا إلى تلك المناطق أيضًا،بما في ذلك أماكن الإيواء ومخيمات النازحين(UNRWA,2024).

وفي تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة لعام (2025)، بلغ عدد حركات النزوح حتى أواخر أيلول من العام نفسه نحو(246،800) حركة، حيث واصلت القوات الإسرائيلية شنّ عمليات القصف والهجمات على الخيم والمدارس التي تأوي النازحين، وفي (10) أيلول أمر الجيش الإسرائيلي بنزوح جميع المدنيين من مدينة غزّة إلى مدينة محدّدة في منطقة المواصي، حيث استخدم جميع الوسائل لتحذي سكان غزّة من إخلاء المدينة والنزوح إلى المناطق التي حدّدها(OCHA,2025) .

ولم تسلم مراكز الاستهدافات التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين من الاستهدافات؛ إذ سجّلت حوالي (290) حادثة قصف وإطلاق النار على مراكز الأونروا، حسب التقرير الذي أصدرته، ومن هذا الذي كان في (7) كانون الأول (2023)، تعرّضت المدرسة التابعة للأونروا في بيت لاهيا للقصف المباشر من لقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ مما أسفر عن استشهاد 7 نازحين وتعرّضت في نفس اليوم مدرسة في خانيونس للقصف بشكل مباشر، وأدّى إلى إصابة نازح واحد بجروح ، ويوجد الكثير من الاستهدافات التي وقعت على مراكز الإيواء التي كانت تعدّ منطقة آمنة بالنسبة للنازحين، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يحترم هذه المناطق الأمنة وانتهكها وقصفها(الحق،2024).

لم يقتصر أثر العمليات العسكرية على موجات النزوح الداخلي داخل القطاع، بل أحدثت أوامر الإخلاء المتكررة والاستهداف المستمر على القطاع إلى تزايد المخاوف من انتقال النزوح من إجراء احترازي إلى تهجير السكان قسرًا، حيث برز هذا في الدعوات العلنية التي كانت من المؤولين السياسين والعسكريين في إسرائيل التي تطالب بتهجير سكان القطاع إلى الخارج، وصرّح وزراء ونواب، منهم: (إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، وشلومو كارهي، والحاخام عوزي شرباج) في حكومة الاحتلال بضرورة إعادة توطين سكان غزّة في دولة أخرى وتفكيك القطاع(MCKERNAN,2024) ، إذ إن هذه التصريحات لم تكن إعلامية فقط، بل قامت القوات الأسرئيلية اتصالات دبلوماسية مع الدول لبحث استقبال السكان المهجرين، إلا أن بعض الدول رفضت المشروع الذي عرضته إسرائيل(الجزيرة نت،2025).

وفي هذا السياق، نوّه عديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أن النزوح وأوامر الإخلاء والاستهداف المستمر يفضي إلى التهجير القسري للسكان المدنيين، وهذا ما ذكرته منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر (2024)، حيث ركّزت على حالات التهجير القسري الذي نفذت بحق (150,000) فلسطيني في القطاع، وخصوصًا في مدينة رفح، وأكدت المنظمة في تقريرها أن يوم إحياء ذكرى النكبة يعاد تكرارها في القطاع بعد (76) عامًا من وقوعها، واعتبرت أن ما يجري في قطاع غزّة من تهجير قسري واستهداف هو انتهاك صارخ للقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية(منظمة العفو الدولية،2024).

ونستنتج مما سبق، أن ما قامت به إسرائيل من سياسات تهجير قسري انتهاك للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل الإجباري الفردي والجماعي للأشخاص المحميين، وأنه لا يجوز لدولة الاحتلال الإسرائيلي ان تنقل وترحّل السكان المدنيين، بالإضافة إلى أن قيام الاحتلال الإسرائيلي بنقل وتهجير السكان المدنيين يعدّ انتهاكًا جسيمًا ومخالفًا للمادة(4/84/أ) من البروتوكل الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، وتتعارض سياسات التهجير مع نص المادة(1/7/د) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال الفترة (2023–2025) لم تقتصر آثارها على الخسائر البشرية المباشرة، وإنما امتدت لتطال مختلف مقومات الحياة الإنسانية للسكان المدنيين بما أدى إلى تراجع مستويات الأمن الإنساني في أبعاده الأساسية فقد أظهرت الوقائع والبيانات التي تناولتها الدراسة أن العمليات العسكرية وما رافقها من استهداف للمناطق السكنية والمنشآت المدنية أسفرت عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وكان من بينهم أعداد مرتفعة من النساء والأطفال الأمر الذي عكس حجم التهديد الذي تعرض له المدنيون، ومدى تراجع شعورهم بالأمن والسلامة داخل القطاع.

كما بيّنت الدراسة أن استهداف المنشآت الصحية والطواقم الطبية ألحق أضراراً جسيمة بالمنظومة الصحية، وأضعف قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان في ظل ارتفاع أعداد المصابين وتراجع إمكانية الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. ولم يقتصر هذا التأثير على الجانب الصحي، بل امتد إلى الحق في التعليم حيث أدى تدمير المدارس والجامعات وتحويل عدد من المؤسسات التعليمية إلى مراكز إيواء إلى تعطيل العملية التعليمية وحرمان أعداد كبيرة من الطلبة من مواصلة تعليمهم بما يهدد مستقبل الأجيال القادمة ويترك آثاراً اجتماعية وتنموية طويلة الأمد.

وأظهرت الدراسة كذلك أن النزوح الداخلي المتكرر وأوامر الإخلاء المتتابعة أدت إلى اقتلاع أعداد كبيرة من السكان من أماكن إقامتهم، وفرضت عليهم الانتقال إلى مناطق تفتقر في كثير من الأحيان إلى مقومات الحياة الأساسية فضلاً عن تعرض بعض أماكن الإيواء للاستهداف. وقد أسهمت هذه الظروف في تعميق حالة انعدام الاستقرار الإنساني وأثارت مخاوف جدية بشأن تحول النزوح المتكرر إلى تهجير قسري في ضوء ما أوردته الدراسة من ممارسات وتصريحات تتعلق بنقل السكان خارج القطاع.

وبناءً على ما سبق، تجيب الدراسة عن إشكاليتها الرئيسة بأن الانتهاكات الإسرائيلية كان لها أثر بالغ ومتعدد الأبعاد على الأمن الإنساني للسكان المدنيين في قطاع غزة خلال الفترة المدروسة؛ إذ أسهمت في تقويض أمنهم الشخصي والصحي والتعليمي، وتهديد استقرارهم المكاني والاجتماعي. كما يتضح أن خطورة هذه الانتهاكات لا تكمن في آثارها الآنية فحسب، وإنما في امتداد نتائجها إلى المستقبل، من خلال تدمير المؤسسات والبنية التحتية وإضعاف فرص التعافي وإعادة بناء الحياة المدنية.

قائمة المصادر و المراجع

أولًا: المراجع العربية

حسين، الصاوي .(2025) .*طوفان الأقصى في عام: البدايات والتداعيات* .إسطنبول: دار الأصالة للنشر والتوزيع وخدمات الترجمة والطباعة، منتدى الباحثين المستقلين.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2023). وزيرة الصحة: استهداف المستشفيات والطواقم الطبية في غزة «جريمة حرب» وإبادة جماعية. متاح على الموقع الرسمي https://wafa.ps/Pages/Details/84162 :

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية .(2026) .*تقرير الحالة التعليمية في غزة (2023–2026): الواقع الإحصائي، تشخيص المهارات، الاستجابة الميدانية* .متاح على الموقع الرسمي : https://drive.google.com/drive/folders/11pUoMnYDVq9M23hZo71fYJbqGDfQ_H

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية .(2024) .*الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم العالي الفلسطيني–(1/1/2023 16/5/2024)*.متاح على الموقع الرسمي : https://www.mohe.pna.ps/Portals/0/uploads/ViolationsReport.pdf?ver=KHCQcjKn83FfCg1g

وزارة الصحة الفلسطينية .(2023) .*التقارير السنوية* .متاح على الموقع الرسمي : https://site.moh.ps/Content/Books/XgLftcbJzicWeKXt4WrZj23xsqOurcWPKQlmzFSzUnv7p1jSEVmgG_pdx8duawOkhBVtXbW3YbLuJnKarGr1arROWT2UNKdlBrrMv7UQYvXT.pdf

وزارة الصحة الفلسطينية .(2024) .*التقرير السنوي* .متاح على الموقع الرسمي : https://site.moh.ps/Content/Books/4hILJ65v2eOQGZO7WNd48SgXS5sV9MRLE9VINPi9UZPVs2WRyYM62Y_wAlYVPlCAP5RVTDhY6bwJ7mEeY8KHTlQGH6Npwum66fNiBYynmZlhb.pd

وزارة الصحة الفلسطينية .(2025) .*التقرير الصحي السنوي: بيانات عن أعداد المستشفيات في قطاع غزة خلال الفترة 2023–2025* . متاح على الموقع الرسمي : https://site.moh.ps/Content/Books/I7uzgqcgUH3nUfhStV4gZyFMnWvh3a8GUE8QHpiqYkrm95sTaeChL_UchMlmVizDll39whsMTZtEdBJebCgtEJHaGmwyeg3XbfeVbtgkJukC.pdf

أطباء بلا حدود .(2025) .*أطباء بلا حدود تدين الغارة الإسرائيلية على مستشفى ناصر في غزة، وتدعو إلى حماية المرافق الصحية*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.msf-me.org/ar/media-centre/news-and-stories/msf-condemns-israeli-strike-nasser-hospital-gaza-calls-protection

الحق .(2024) .*لا مكان آمن: استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي للنازحين والنازحات ومراكز النزوح في قطاع غزة* (تقرير). متاح على الموقع الرسمي: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/22777.html

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .(2024) .*المركز يصدر تقريرًا حول استهداف الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الصحفية في قطاع غزة خلال حرب الإبادة على غزة 2023–2024*. متاح على الموقع الرسمي: https://pchrgaza.org/ar/

منظمة العفو الدولية .(2024) .*بتحس إنك مش بني آدم: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/8744/2024/ar/

منظمة العفو الدولية .(2024) .*التهجير القسري في غزة يؤكد على الضرورة الملحة لالتزام إسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/05/mass-forced-di

الجزيرة نت .(2023) .*عشرات الشهداء بقصف الاحتلال المستشفى الإندونيسي والعودة، ومخاوف من مجزرة جديدة*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.aljazeera.net/news/2023/11/21/

الجزيرة نت. (2023، 18 أكتوبر) .*قد تتحول إلى مقابر جماعية.. مستشفيات غزة على حافة الانهيار*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/18/

الجزيرة نت. (2024، 16 أغسطس) .*آخرها مدرسة التابعين... مجازر إسرائيل في مدارس غزة منذ طوفان الأقصى*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/8/16/

الجزيرة نت. (2025، 16 أغسطس) .*هندسة التهجير القسري من النكبة إلى حرب الإبادة*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.aljazeera.net/opinions/2025/8/16/

سكاي نيوز عربية .(2025) .*معظمها تحول إلى ركام... جامعات غزة تدفع ثمنًا باهظًا للحرب*. متاح على الموقع الرسمي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/

ثانيًا:المراجع الأجنبية

McKernan, B. (2024, January 29). Israeli ministers attend conference calling for “voluntary migration” of Palestinians. *The Guardian*. https://www.theguardian.com/world/2024

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, September 18). *Humanitarian Situation Update #323 | Gaza Strip*. OCHA Occupied Palestinian Territory. https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-323-gaza-strip

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025, October 9). *Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Humanitarian Situation Update 329*. https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-329-gaza-strip

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2024, March 1). *UNRWA Situation Report #84 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem*. https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/تقرير-الأون

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025, April 10). *UNRWA Situation Report 166 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem: All information updated for 26 March–8 April 2025*. https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-166-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

World Health Organization (WHO). (2024, January 11). *oPt Emergency Situation Update – Issue 20 (7 October 2023–11 January 2024)*. https://www.emro.who.int/images/stories/Sitrep_-_issue_20.pdf

World Health Organization (WHO). (2024, April 20). *oPt Emergency Situation Update – Issue 28 (7 October 2023–20 April 2024)*. https://www.emro.who.int/images/stories/Sitrep_-_issue_28b.pdf